الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/514/Add.2
24 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١١٥ من جدول الأعمال
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا - مقدمة

١ - يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام في تقريره المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ (A/53/514/Add.1). ويتضمن أيضا معلومات عن الحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ وإسقاطات التدفق النقدي لعام ١٩٩٩.

ثانيا - استعراض الحالة المالية في نهاية عام ١٩٩٨

ألف - استعراض عام

٢ - يستند الاستعراض المالي لنهاية العام إلى تحليل ثلاثة مؤشرات رئيسية هي: النقدية المتاحة والأنصبة المقررة غير المسددة والمبالغ المستحقة للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات. وشهد كل من هذه المؤشرات الثلاثة خلال عام ١٩٩٨ بعض التغيرات الإيجابية وإن تكن طفيفة. وزاد مجموع النقدية المتاحة للميزانية العادية ولحفظ السلام وللمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، معا، في نهاية عام ١٩٩٩، فبلغ ٧٣٦ مليون دولار، بالمقارنة مع مبلغ ٦٦٩ مليون دولار قبل عام مضى. وانخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة في نهاية عام ١٩٩٨ إذ بلغت ٠٣١ ٢ مليون دولار مقابل ٠٦٢ ٢ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٧. وكانت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات أدنى بقليل أيضا من الرقم المسجل في العام السابق إذ بلغت ٨٧٢ مليون دولار.

باء - المركز النقدي في نهاية العام

٣ - على الرغم من أن مجموع النقدية المتاحة في نهاية عام ١٩٩٨ كان أكبر من العام السابق، فالاتجاهات تختلف عندما تعرض نقدية كل من الميزانية العادية وحفظ السلام على حدة.

حفظ السلام

٤ - انخفضت نقدية حفظ السلام من ٩٢٣ مليون دولار قبل ٤ سنوات إلى ٧٦٨ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٨ - أي بمقدار ١٥٥ مليون دولار في غضون أربع سنوات. وهذا الانخفاض الكبير في النقدية المتاحة هو نتيجة طبيعية لانخفاض الأنصبة المقررة لحفظ السلام من مبلغ يزيد على ٣ بلايين دولار في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ إلى نصف هذا المبلغ تقريبا في عام ١٩٩٦ وإلى ٩٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٨، ويكون متوسط الانخفاض ٢٥٠ مليون دولار في السنة. ويقدر حاليا أن تكون الأنصبة المقررة لحفظ السلام لعام ١٩٩٩ في حدود ٥٦٠ مليون دولار. ولا مفر من أن يؤدي انخفاض مقادير الأنصبة المقررة لحفظ السلام إلى انخفاض في نقدية حفظ السلام ما لم ترد من الدول الأعضاء مبالغ كبيرة من المدفوعات المتأخرة. وقد سددت في عام ١٩٩٨ بعض المدفوعات المتأخرة ولكن المبالغ المسددة لم تكن كبيرة.

الميزانية العادية

٥ - يتسم نمط الأنصبة المقررة للميزانية العادية، بالمقابل، باستقرار نسبي، مع انخفاض مقدارها بعض الشيء في أثناء السنوات الخمس الماضية. وتوفر الأنصبة المقررة للميزانية العادية بالطبع مقدارا ثابتا إلى حد ما من الموارد لتمويل الأنشطة المقررة المتكررة والجارية. ويسمح هذا الاستقرار بوضع إسقاط أدق لمقادير العجز النقدي في الميزانية العادية.

٦ - وكان مقدرا في الأصل أن يكون هناك في نهاية عام ١٩٩٨ عجز قدره ٥٠ مليون دولار في المركز النقدي للصندوق العام الموحد، بما فيه الميزانية العادية والاحتياطيات. وثبتت صحة هذا التقدير إلى حد ما للمقارنة برقم العجز الفعلي لعام ١٩٩٨ الذي بلغ ٤٠ مليون دولار، وهو أقل بكثير من الرقم المسجل في أي من السنوات الثلاث الماضية.

٧ - ويعزى هذا التغير في المركز النقدي للميزانية العادية في نهاية السنة إلى عاملين رئيسيين. أولهما أن المساهم الرئيسي دفع لحساب الميزانية العادية في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ مبلغا أكبر بكثير مما دفعه في الأعوام السابقة. وأرجأت تلك الدولة العضو بالتالي مبلغا أقل للدفع في السنة اللاحقة لقيام الأمم المتحدة بتحديد الأنصبة المقررة. وقد درجت تلك الدولة العضو على مدى الأعوام القليلة الماضية، ولا سيما عام ١٩٩٥، على التأخر بما يزيد على السنة في دفع ما عليها من أنصبة مقررة.

٨ - والواقع أن ما دفعه هذا المساهم الرئيسي للميزانية العادية في عام ١٩٩٨ يساوي ١١٩ في المائة من نصيبه المقرر للميزانية العادية لعام ١٩٩٨. وكان الرقم المقابل لجميع الدول الأعضاء الأخرى ٩٩ في

المائة. ولم يكن هذا التحسن بالنسبة للمساهم الرئيسي نتيجة أي زيادة في المبلغ الذي خصصته هيئته التشريعية بل لأن تشريعه الوطني سمح بسداد تلك المبالغ المخصصة، بمزيد من السرعة. ويؤكد هذا الواقع أهمية التوقيت في سداد مساهمة تلك الدولة الطرف للمركز المالي للأمم المتحدة في نهاية العام. ولو عادت تلك الدولة الطرف في السنوات القادمة إلى نمطها السابق لتسدد الجزء الأكبر من نصيبها المقرر في السنة التالية، لنشأت من جديد حالات عجز نقدي في الميزانية العادية.

٩ - وظهر خلال العام اتجاه إيجابي آخر. ففي نهاية عام ١٩٩٨، سـُجـّل رقم قياسي ببلوغ عدد الدول الأعضاء التي سددت كامل نصيبها المقرر للميزانية العادية ١١٧ دولة بالمقارنة بـ ١٠٠ دولة في عام ١٩٩٧. وينوه الأمين العام شاكرا بالالتزام تجاه المنظمة الذي تمثل في هذا التحسن في الأداء. ويتضمن الجدول الوارد في المرفق الأول قائمة بالدول الأعضاء التي سددت ما عليها بالكامل في عام ١٩٩٨ ولم يتبق عليها للميزانية العادية للسنة الراهنة أو السنوات السابقة أي أنصبة مقررة غير مدفوعة. وسددت ٧٩ دولة عضوا خلال العامين الماضيين أيضا كل ما عليها، وهي مميزة في الجدول بالحروف الطباعية الداكنة. ويشكر الأمين العام هذه الدول بوجه خاص على التزامها المتواصل بالوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات.

١٠ - وبفضل هذين التطورين الإيجابيين، انكسرت في عام ١٩٩٨ السلسلة المزمنة من حالات العجز الكبير في نقدية الميزانية العادية. وجاء انخفاض الحاجة إلى الاقتراض من حسابات حفظ السلام لتغطية العجز في نقدية الميزانية العادية في أوانه، نظرا لتقلـّص المبلغ المتاح للاقتراض في نقدية حفظ السلام. وأصبح من المشكوك فيه بصورة متزايدة أن تكون هذه الأموال متاحة في المستقبل كمصدر يمكن الاقتراض منه.

المحكمتان الدوليتان

١١ - على الرغم من أن الأنصبة المقررة لحفظ السلام تشهد انخفاضا حادا، والأنصبة المقررة للميزانية العادية مستقرة، فإن الأنصبة المقررة للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة آخذة في الازدياد. وهذا الوضع ناتج عن الزيادة في أنشطتهما وتقرير أنصبة كاملة لهما بدءا بعام ١٩٩٨. وكان مجموع الأنصبة المقررة لهما ٢٧ مليون دولار فقط في عام ١٩٩٥ وارتفعت إلى ٩٩ مليون دولار في عام ١٩٩٨ وإلى ١٥٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩. ولكن ينبغي الإشارة إلى أنه حتى مع ازدياد الأرصدة النقدية الموجودة لدى المحكمتين فلا يمكن الاقتراض منها للميزانية العادية، ذلك أن تكاليف المحكمتين تتصل في معظمها بالالتزامات الخاصة بالمرتبات والسفر التي يجب أن تدفع في الوقت الراهن ولا يمكن إرجاء الدفع إلا في القليل منها، إن أمكن ذلك على الإطلاق، وذلك كما كانت الحالة فيما يتعلق بالتزامات حفظ السلام المستحقة السداد للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات.

جيم - الأنصبة المقررة غير المسددة

١٢ - انخفض مقدار الأنصبة المقررة غير المسددة في نهاية عام ١٩٩٨، ولكن هذا الانخفاض كان طفيفا، وذلك من ٢ ٠٦٢ مليون دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٢ ٠٣١ مليون دولا في عام ١٩٩٨، على الرغم من تحسُّن سجل السداد وقيام المساهم الرئيسي بالسداد في موعد أبكر من المعتاد.

١٣ - ولقد حدث تحسُّن في جمع الأنصبة المقررة للميزانية العادية، فلم يحدث ذلك بالنسبة لحفظ السلام والمحكمتين. ولا يزال المعدل الإجمالي لجمع الأنصبة المقررة مخيبا للآمال. ففي نهاية عام ١٩٩٤ كانت معدلات الأنصبة المقررة مرتفعة وتبقّى منها في نهاية العام مقدار ضئيل نسبيا غير مدفوع. وفي عام ١٩٩٥ انخفضت معدلات الأنصبة المقررة وارتفعت المبالغ غير المدفوعة منها. وفي عام ١٩٩٨ كانت معدلات الأنصبة المقررة أقل بكثير من عام ١٩٩٤ بينما ظلت المبالغ غير المدفوعة منها مرتفعة. والواقع أن سنة كاملة من الأنصبة المقررة ظلت غير مدفوعة في نهاية عام ١٩٩٨.

١٤ - ويزداد هذا الاتجاه حدة مع ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تصبح خاضعة لأحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة في بداية كل سنة. ففي عام ١٩٩٥ أدرج الإخطار الأول فيما يتعلق بالمادة ١٩ من الميثاق ٢٥ دولة عضوا فقدت حقها في التصويت في الجمعية العامة، وفي عام ١٩٩٩ بلغ هذا العدد ٤٢. ومنذ ٥ شباط/فبراير ١٩٩٩، عندما قام الأمين العام بإبلاغ رئيس الجمعية العامة بأسماء الدول الأعضاء الخاضعة لأحكام المادة ١٩، دفعت خمس دول أعضاء الحد الأدنى اللازم لخفض مبلغ متأخراتها إلى ما دون المبلغ الضروري لاستعادة حقها في التصويت. ولا تزال في الوقت الراهن ٣٧ دولة عضوا خاضعة لأحكام المادة ١٩.

١٥ - ولئن كان المقدار الإجمالي غير المسدد من مجموع الأنصبة غير المقررة لا يزال مرتفعا، فالمقدار غير المسدد من الأنصبة المقررة للميزانية العادية آخذ في الانخفاض. وقد انخفض المبلغ غير المسدد من الأنصبة المقررة للميزانية العادية من ٥٦٤ مليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ٤١٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أي بمقدار ١٤٧ مليون دولار. وانخفضت الأنصبة المقررة غير المسددة المستحقة على المساهم الرئيسي بمقدار ٩٨ مليون دولار؛ وانخفض مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة المستحقة على سائر الدول الأعضاء مجتمعة بمقدار ٤٩ مليون دولار. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، عـُزي إلى الولايات المتحدة والبرازيل معا ٨٣ في المائة من جميع الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية - ٧٦ في المائة منها إلى الولايات المتحدة و ٧ في المائة إلى البرازيل. أما الـ ١٧ في المائة المتبقية فكانت مستحقة على ٦٦ دولة عضوا أخرى.

١٦ - وفيما يتعلق بالأنصبة المقررة لحفظ السلام، كان المبلغ الكلي غير المسدد ٥٩٤ ١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أي بزيادة ٢٠ مليون دولار على مبلغ ٥٧٤ ١ مليون دولار المسجل في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة الصافية إجمالا إلى التغيرات في مركز اثنتين من الدول الأعضاء هما الولايات

المتحدة الأمريكية وأوكرانيا. فقد ازدادت المبالغ غير المسددة من الأنصبة المقررة لحفظ السلام المستحقة على الولايات المتحدة مقدار ٣٦ مليون دولار وعلى أوكرانيا مقدار مليوني دولار. وانخفضت متأخرات حفظ السلام المستحقة على الاتحاد الروسي ١٠ ملايين دولار، وانخفض مجموع المتأخرات المستحقة على سائر الدول الأعضاء مجتمعة ٨ ملايين دولار، بالمقارنة بما كانت عليه هذه المتأخرات في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

١٧ - وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين ٢٠ مليون دولار فقط، بالرغم من أن هذا الرقم يعكس زيادة قدرها ٦ مليون دولار عن العام السابق. وبالرغم من أن نسبة المبلغ غير المسدد في نهاية السنة إلى الأنصبة الصادرة أثناء السنة (٢٠ في المائة) هي أفضل بكثير من النسب المقارنة للميزانية العادية وأنشطة حفظ السلام، فإن الاتجاه لا يزال سلبيا.

دال - الدين المستحق للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات

١٨ - بلغ مجموع الدين المستحق للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات في نهاية عام ١٩٩٨ حوالي ٨٧٢ مليون دولار. وكان هذا المبلغ عمليا هو نفس المبلغ المستحق في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٦، بالرغم من أن مستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام انخفض من ١,٤ بليون دولار إلى أقل من ١ بليون دولار.

١٩ - وبينما تبذل بعض الدول الأعضاء جهودا لتخفيض دينها للأمم المتحدة، فإن دين المنظمة للدول الأعضاء لا يزال يستعصي على العلاج. ففي بداية عام ١٩٩٨، بلغ مجموع الدين مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات ٨٨٤ مليون دولار، منها ١٣٩ مليون دولار مقابل القوات و ٧٤٥ مليون دولار مقابل المعدات المملوكة للوحدات. وبلغت الالتزامات الجديدة ٢٠٤ مليون دولار أثناء عام ١٩٩٨. وتمشيا مع نية الأمين العام بعدم السماح بارتفاع إجمالي الدين مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات، فقد تم سداد معظم هذه الالتزامات الجديدة إلى الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض الدين المتعلق بالمعدات بمبلغ ٣٤ مليون دولار.

٢٠ - وقد أسفر هذا عن دين بلغ مجموعه في نهاية السنة ٨٧٢ مليون دولار، يمثل انخفاضا بمبلغ ١٢ مليون دولار فقط في سنة واحدة. وبهذا المعدل للسداد فإن المنظمة لا تتمكن من إلغاء دينها للدول الأعضاء في المستقبل المنظور. ومن الواضح أنه ليس هناك أي سبيل للقيام بذلك ما لم ترد مدفوعات هامة من الدول الأعضاء التي عليها أنصبة مقررة غير مسددة لحفظ السلام. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء التي لا تزال تنتظر المبالغ المستحقة لها لأنه، بدون صبرها واحتمالها، فإن المنظمة لن تكون قادرة على الاستمرار.

ثالثا - التوقعات لعام ١٩٩٩

ألف - الأرصدة النقدية المتاحة - الميزانية العادية

٢١ - كملاحظة إيجابية، قام المزيد من الدول الأعضاء بالتسديد في الوقت المحدد في عام ١٩٩٩. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قامت ٣٢ دولة عضوا بتسديد أنصبتها المقررة للميزانية العادية لعام ١٩٩٩ بالكامل. ويقارن هذا الرقم بـ ٢٤ دولة عضوا سددت التزاماتها بالكامل في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وفي شباط/فبراير ١٩٩٩، قامت ١٧ دولة عضوا أخرى بتسديد مدفوعاتها للميزانية العادية كاملة فبلغ مجموعها ٤٩ دولة عضوا قامت بتسديد التزاماتها كاملة، أي أكثر مما كان عليه في التاريخ المقابل في عام ١٩٩٨ بعشر دول.

٢٢ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، تم تسديد نحو ٤٠٥ مليون دولار من الأنصبة المقررة للميزانية العادية. ويزيد هذا المبلغ بحوالي ٨٨ مليون دولار عن الرقم المقارن في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨. ويمكن أن يتأثر المبلغ الوارد في الأيام الستين الأولى من السنة الجديدة بتوقيت ومبلغ المدفوعات التي يسددها المساهمون الذين يسددون نسبة تزيد عن ١ في المائة من مجموع الأنصبة المقررة. وفي هذه الفئة، قام الاتحاد الروسي واستراليا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وفرنسا وكندا وهولندا بتسديد أنصبتها بالكامل في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٩. وقامت ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتسديد مبالغ هامة، لكن ليس بالكامل. وترد في المرفق الثاني أسماء الدول الأعضاء التي سددت كامل التزاماتها في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

٢٣ - وفي إعداد توقعات الأرصدة النقدية للميزانية العادية في نهاية عام ١٩٩٩، فإن المتغير الرئيسي غير المعلوم يتمثل في المبلغ الذي سيرد من المساهم الرئيسي في أعقاب صدور التشريع الوطني المتوقع للدولة العضو عن سنتها المالية التي تبدأ في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٢٤ - ولم تدرج الأمانة العامة، لدى إعداد إسقاطاتها الأولية لعام ١٩٩٩، سوى المبالغ الواردة من المساهم الرئيسي التي تم سن التشريع الوطني الخاص بها. وبالتالي، فلم تدرج أي مدفوعات من تلك الدولة العضو بعد ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ونتيجة لذلك، من المسقط أن يكون المبلغ النقدي للميزانية العادية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ سلبيا بمبلغ ٢٤٦ مليون دولار. بيد أنه تم إعداد افتراضين بديلين.

٢٥ - ويسقط الافتراض الثاني المبالغ النقدية للميزانية العادية في نهاية السنة بافتراض أن المساهم الرئيسي سيقوم بتسديد مبالغ في نهاية السنة تماثل المبالغ التي تم تسديدها في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٩٨، أي ١٩٧ مليون دولار. ونتيجة لذلك، فإن الافتراض الثاني يسقط انخفاض عجز الأرصدة النقدية للميزانية العادية انخفاضا كبيرا أي بمبلغ ٤٦ مليون دولار.

٢٦ - ويستند الافتراض الثالث إلى قيام المساهم الرئيسي بتسديد ما يكفي من الأموال في الربع الأخير من عام ١٩٩٩ لتخفيض مجموع التزاماته للمنظمة إلى ما يعادل سنتين من أنصبته المقررة. وفي تلك الحالة، فإن من المرجح أن يسفر ذلك عن فائض نقدي في الميزانية العادية.

الأرصدة النقدية المتاحة - حفظ السلام

٢٧ - تعتبر توقعات عمليات حفظ السلام، مجتمعة، أكثر صعوبة من توقعات الميزانية العادية. ويرجع ذلك إلى أن نمط المدفوعات أكثر تعقيدا وأقل قابلية للتنبؤ، شهرا فشهر، مما هو عليه نمط الميزانية العادية. كما يرجع إلى عدم اليقين الذي يحيط بمبالغ وتوقيت الأنصبة المقررة الإضافية لحفظ السلام. وفي الواقع، فقد تعين تعديل تقديرات الأنصبة المقررة لحفظ السلام لمراعاة ما اتخذه مجلس الأمن مؤخرا من قرارات بعدم تجديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أنغولا وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي. ونتيجة لذلك، فإن من المتوقع أن يبلغ مجموع الأنصبة المقررة لحفظ السلام لعام ١٩٩٩ حوالي ٦٥٠ مليون دولار فقط، بالمقارنة مع ٩٠٧ مليون دولار في عام ١٩٩٨.

٢٨ - ويتضمن النمط المتوقع، بالعمل ضمن حدود العوائق غير المتوقعة، أرصدة نقدية متاحة في بداية السنة بمبلغ ٧٦٨ مليون دولار. ومن المتوقع أن تكون المبالغ الواردة في غضون عام ١٩٩٩ أقل من عام ١٩٩٨ إلا أنها ثابتة نوعا ما، مما يتيح بلوغ متوسط مستوى الدفعات الشهرية حوالي ٦٠ مليون دولار. وفي نهاية عام ١٩٩٩، من المتوقع، نتيجة لانخفاض مستويات الأنصبة المقررة، أن تكون الأرصدة النقدية لحفظ السلام أقل مما كانت عليه في السنة الماضية بمبلغ ٣٠ مليون دولار، أي حوالي ٧٣٨ مليون دولار.

٢٩ - وتعكس إسقاطات حفظ السلام هذه مجموع الدفعات المقدرة حاليا بمبلغ ١٤٩ مليون دولار مقابل الدين المستحق للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات الذي سيسدد على أقساط طوال السنة. وعلى هذا الأساس، من المقدر أن يكون المستوى المسقط لهذا الدين في نهاية عام ١٩٩٩، ٨٦٤ مليون دولار، بانخفاض ضئيل عن عام ١٩٩٨. ومن المتوقع ألا يتم تسديد أي مدفوعات هامة للالتزامات المتراكمة المتعلقة بالقوات والمعدات في نهاية عام ١٩٩٩، نظرا لعدم وجود مدفوعات هامة للمتأخرات من الدول الأعضاء.

٣٠ - ولا تزال جباية الأنصبة المقررة غير المسددة العنصر الرئيسي لتسديد التزامات المنظمة القديمة العهد إلى الدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات. وما يتوفر من أرصدة نقدية لحفظ السلام ينبغي أن يحتفظ به لتغطية أنشطة حفظ السلام الراهنة والمقبلة بطريقة أكثر سلامة. كما يعتبر هذا أكثر حرصا من الناحية المالية في ضوء عدم اليقين المستمر حول مستوى حالات العجز في الميزانية العادية.

النقدية الإجمالية

٣١ - تستند إسقاطات النقدية الإجمالية في نهاية عام ١٩٩٩ إلى الافتراضات الثلاثة الموصوفة أعلاه. فإذا لم تتلق الأمم المتحدة سوى ما يتوفر له تشريع وطني يأذن به (الافتراض الأول)، فإن من المسقط أن يبلغ مجموع النقدية الإجمالية ٤٩٢ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩. وإذا ما ورد من المساهم الرئيسي في

عام ١٩٩٩ نفس المبالغ التي وردت في عام ١٩٩٨ (الافتراض الثاني)، فإن من المسقط أن يبلغ مجموع النقدية الإجمالية ٦٩٢ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٩. وإذا ما وردت المدفوعات عندما يتعلق الأمر بتطبيق المادة ١٩ (الافتراض الثالث)، فإن النقدية الإجمالية في نهاية السنة ستكون أعلى من أي مبلغ في نهاية أي سنة راهنة. إلا أنه مع عدم التيقن من المبلغ وجدول سداد المساهم الرئيسي، فإن الأمانة العامة لا تتمكن من إسقاط أي تقدير ثابت للنقدية الإجمالية في نهاية عام ١٩٩٩.

رابعا - خاتمـــة

٣٢ - والخلاصة، تعتبر التحسينات الراهنة في الأرصدة النقدية للميزانية العادية والأنصبة المقررة غير المسددة إيجابية لكنها طفيفة. بيد أن المستقبل المالي للمنظمة لا يزال رهنا للعديد من الأحوال غير المستقرة.

المرفق الأول

قائمة البلدان التي سددت بالكامل
الميزانية العادية - ١٩٩٨

الاتحاد الروسي	البرتغال	الجماهيرية العربية الليبية	الصين	مصر
إثيوبيا	بروني دار السلام	الجمهورية التشيكية	عمان	المغرب
أذربيجان	بلجيكا	جمهورية تنزانيا المتحدة	غانا	المكسيك
الأرجنتين	بلغاريا	الجمهورية العربية السورية	غيانا	ملاوي
الأردن	بليز	جمهورية كوريا	غينيا الاستوائية	ملديف
اسبانيا	بنغلاديش	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	فرنسا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
استراليا	بنما	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	فنلندا	موزامبيق
استونيا	بنن	جمهورية مولدوفا	فيجي	موناكو
ألبانيا	بوتان	جنوب افريقيا	فييت نام	ميانمار
ألمانيا	بوتسوانا	الدانمرك	قبرص	ميكرونيزيا (ولايات - موحدة)
الإمارات العربية المتحدة	بوركينا فاصو	رومانيا	قطر	ناميبيا
اندورا	بولندا	زامبيا	قيرغيزستان	النرويج
أنغولا	بوليفيا	ساموا	كرواتيا	النمسا
أوروغواي	تايلند	سان مارينو	كندا	نيبال
أوزبكستان	تركمانستان	سانت كيتس ونيفيس	كوت ديفوار	نيجيريا
ايرلندا	تركيا	سري لانكا	كولومبيا	نيوزيلندا
ايسلندا	ترينيداد وتوباغو	السلفادور	الكويت	الهند
إيطاليا	تشاد	سلوفاكيا	كينيا	هنغاريا
بابوا غينيا الجديدة	تونس	سلوفينيا	لاتفيا	هولندا
باراغواي	جامايكا	سنغافورة	لكسمبرغ	اليابان
باكستان	الجزائر	السنغال	ليختنشتاين	اليونان
بالاو	جزر البهاما	سورينام	مالطة	
البحرين	جزر سليمان	السويد	مالي	
بربادوس	جزر مارشال	شيلي	ماليزيا	

المرفق الثاني

حالة مدفوعات الدول الأعضاء لعام ١٩٩٨ والأنصبة المقررة للميزانية العادية لعام ١٩٩٩

الدول الأعضاء التي تم استلام مساهماتها للميزانية العادية لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بالكامل في ٣١ كانون الثاني/يناير

١٩٩٨			١٩٩٩		
استراليا	سلوفاكيا	مالطة	الاتحاد الروسي	الدانمرك	لكسمبرغ
ايرلندا	سنغافورة	موزامبيق	أذربيجان	سانت كيتس ونيفيس	ليختنشتاين
ايسلندا	السويد	النرويج	أرمينيا	سري لانكا	مالطة
ترينيداد وتوباغو	فرنسا	النمسا	استونيا	سلوفاكيا	مصر
جزر مارشال	فنلندا	نيوزيلندا	ايرلندا	سنغافورة	موناكو
جنوب افريقيا	كندا	الهند	ايسلندا	السويد	النرويج
الدانمرك	الكويت	هنغاريا	بوتسوانا	فرنسا	النمسا
سري لانكا	ليختنشتاين	هولندا	بولندا	فنلندا	نيوزيلندا
			جزر سليمان	كندا	هنغاريا
			جزر مارشال	الكويت	هولندا
			جنوب افريقيا	لاتفيا	
المجموع ٢٤			المجموع ٣٢		

الدول الأعضاء التي تم استلام مساهماتها للميزانية العادية لعامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بالكامل في شباط/فبراير

١٩٩٨			١٩٩٩		
الاتحاد الروسي	تونس	قبرص	اثيوبيا	الجمهورية التشيكية	قبرص
إثيوبيا	الجمهورية التشيكية	لكسمبرغ	استراليا	جمهورية كوريا	ماليزيا
باكستان	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	ماليزيا	إيطاليا	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	ملديف
بليز	سانت كيتس ونيفيس	موناكو	بلجيكا	السلفادور	ناميبيا
تركمانستان	فييت نام	نيبال	بليز	الصين	الهند
			بوتان	فييت نام	
المجموع ١٥			المجموع ١٧		
المجموع الكلي ٣٩			المجموع الكلي ٤٩		